وقائع وأوراق ندوة (السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما) التي عقدها فرع الدراسات الدولية في 25 تشرين الثاني 2009

إعداد: نور راشد عبد اللطيف

طالبة ماجستير – فرع الدراسات الدولية

ترأس الأستاذ الدكتور أحمد نوري النعيمي الندوة وابتدأها بتقديم عرض حول طبيعة عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة والعوامل المؤثرة فيها، ثم قدم تمهيداً لموضوع الندوة عن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما. وبعد ذلك عرض الأستاذ الدكتور حميد شهاب احمد ورقته التي قارن فيها بين السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كل من الرئيس السابق بوش الابن والرئيس الحالي اوباما ملاحظا أن النخبة السياسية الأمريكية ذات طبيعة مزدوجة إذ تجمع بين:

1- الصفة الليبرالية المتسامحة التي تهدف إلى التعاون في الداخل والخارج والتي يجسدها (تمثال الحرية) .

2- الولايات المتحدة المتغطرسة والتي يجسدها (سجنا غوانتنامو وأبو غريب).

وأوضح د. حميد شهاب أن الجمهوريين اعترفوا بفشل السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع مكانة الولايات المتحدة وإن كانت قوتها مازالت قائمة بعدها دولة عظمى، وان سبب هذا التراجع الشخصيات التي فشلت في ممارسة السلطة. كذلك فان من أهم أسباب فشل إدارة حكومة بوش الابن هو غزو العراق عام 2003 وهو قرار فاشل وخاطئ. لذلك استغل اوباما نقاط الضعف في الانتخابات ومن أهم الاختلافات أن بوش الابن اعتمد على القوة العسكرية لإدارة السياسة الخارجية وكان شعاره (من لم يكن معنا فهو ضدنا) وعلى العكس من ذلك فقد اعتمد اوباما في سياسته الخارجية على المشاركة الدولية .

وقدم الورقة الثانية في الندوة الأستاذ المساعد الدكتور مثنى علي المهداوي وأكد فيها أن النظام الأمريكي نظام معقد وان التغيير الذي يدعو إليه اوباما يجري على ثلاثة مستويات:

1- التغيير الظاهري: ومثال ذلك الدور الأمريكي في التسوية العربية – الإسرائيلية، إذ أن اوباما لن يشترك بصورة مباشرة في هذه التسوية، وسيعتمد أساليب أسلافه من الرؤساء الأمريكان في عدم التدخل بالتسوية إلا في أواخر حقب حكمهم.
2- التغيير الاستراتيجي: ومثال ذلك العلاقة مع روسيا الاتحادية ولاسيما فيما يتعلق بنشر الدرع الصاروخي.
3- التغيير الإعلامي: وهو تغيير استند على استغلال اوباما في مرحلة الانتخابات لـ (صغر سنه وأصوله الإفريقية والإسلامية).

وأوضح الباحث أن السياسة الخارجية لاوباما تميزت عن سياسة بوش الابن بما يلي:

أ- التخلي عن مفهوم بوش الابن (من ليس معنا فهو ضدنا).

ب-انخفاض حدة التوجه الديني في السياسة الخارجية الأمريكية عكس بوش الابن.

ج- التركيز على الوسائل الدبلوماسية على عكس بوش الابن الذي ركز على الوسائل العسكرية.

وبعد ذلك أعطى الأستاذ الدكتور احمد النعيمي الفرصة للحضور لطرح الأسئلة والتعقيبات التي كان من بينها هناك رأي ذهب إلى أن الرئيس الأمريكي اوباما مهدد بان يكون ضمن قائمة الرؤساء الضعفاء، لأنه لم يقف موقفا حازما من الملف النووي الإيراني مما يجعله شبيها بالرئيس السابق كارتر الذي لم يكن قادرا على مواجهة الاتحاد السوفيتي. وقد الأستاذ الدكتور سعد حقي توفيق توضيحا حول نشر الدرع الصاروخي من قبل الولايات المتحدة والحوار مع روسيا الاتحادية حول ذلك أشار فيه إلى أن هذا الحوار يعود لحقبة الرئيس السابق بوش الابن ولم يبدأ مع عهد اوباما. وتحدث د. عامر حسن فياض عن أهمية دراسة النماذج التطبيقية للسياسة الخارجية الأمريكيةفي عهد اوباما لتحقيق المنفعة لاسيما فيما يخص منطقتنا. وعلّق د.حميد فاضل حسن على التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما

تجاه العالم الإسلامي موضحا عم وجود تغيير في هذا الشأن. وتحدث د. سعيد رشيد عبد النبي عن عدم القدرة على التأكيد على أن اوباما يتبع سياسة خارجية مخالفة لسياسة بوش الابن وإنما العكس لاعتماده على الكثير من قواعد سياسة بوش الابن ومنها دعم إسرائيل. وأشار د. سعدي كريم إلى تعذر الحكم بضعف السياسة الخارجية لاوباما في السنة الأولى من توليه المنصب. وتحدث د. علي دريول محمد عن طبيعة الولايات المتحدة كدولة مؤسسات، تتخذ قرارات السياسة الخارجية فيها بعمل مؤسسة، وان التغيير يكون بالتكتيك السياسي بينما أهداف السياسة الخارجية فإنها ثابتة بدليل قرار انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، إلا انه في حالة تعرض المصالح الأمريكية للتهديد فان هذه القرارات تتغير. وأكد د. جاسم محمد مصحب على مسألة المزاوجة بين السياستين الخارجية الاقتصادية الأمريكيتين لحل مشكلة التلكؤ الاقتصادي، حيث شهد عهد اوباما بداية الفصل الأول من أزمة السيولة الأمريكية التي تحولت إلى أزمة عالمية واستخدام اوباما بعض أدوات السياسة الخارجية لحل المعضلة الاقتصادية عن طريق أسلوب التغيير الذي اكسب الولايات المتحدة مكانة جديدة على عكس المكانة التي اهتزت في عهد بوش الابن.

توجهات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي اوباما
بالمقارنة مع السياسة الخارجية للرئيس السابق بوش

أ.د. حميد شهاب احمد

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

قبل الدخول في توجهات السياسة الخارجية للرئيس "باراك اوباما " ومقارنتها مع السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي السابق "بوش" لا بد من تسليط بعض الضوء على الفكر السياسي للنخبة السياسية الأمريكية لفهم حركة الرئيس "اوباما" على الصعيد السياسي الخارجي. فهناك فكرين للطبقة السياسية الأمريكية، وهذا ليس وليد اليوم ، مما حدا بالبعض إلى أن يصف أمريكا (الولايات المتحدة) بالأمريكتين مثلما فعل "وليم فولبرايت" في كتابه (غطرسة القوة) سنة 1966 الأولى أمريكا "إبراهام لينكولن" و "أولاي ستيفنسن" والثانية أمريكا "تيودور روزفلت" ومفرطي الوطنية المعاصرين ومنهم (المحافظون الجدد). الأولى أمريكا الليبرالية الإنسانية المتسامحة وفقاً لفولبرايت أما الثانية فهي أمريكا المتغطرسة. الأولى يمثلها تمثال الحرية والثانية يمثلها معتقل غوانتانامو وسجن أبو غريب، وينتمي الرئيس "بوش الابن" والمحافظين الجدد إلى الطبقة السياسية الثانية المتغطرسة.

لقد تميزت إدارة "بوش الابن" باستخدام القوة العسكرية أداة رئيسية للسياسة الخارجية، وتمتع (البنتاغون) بصلاحيات واسعة، وضعف أداء (C.I.A) ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية، وضم (البنتاغون) كبار المحافظين الجدد وعلى رأسهم "رامسفيلد". إن الاستخدام المفرط للقوة على أساس مواجهة شر مطلق قد جعل هذه القوة غاشمة حتى إذا استخدمت لهدف مشروع حيث النزعة الجامحة لاختزال مواجهة الإرهاب في سياسات عسكرية وأمنية أحادية اتسمت بأقصى حد من غطرسة القوة التي تعالت على الحلفاء وليس الأعداء فقط. وقد يصح القول إن سياسة المحافظين الجدد، حققت أهدافها الفئوية والجهوية، ولكن على حساب مصالح الشعب الأمريكي وشعوب العالم، ولذلك يعتبر العالم أن سياسة الولايات المتحدة قد فشلت، ويعبر عن هذا الفشل الجمهوريون أيضا (حزب الرئيس بوش نفسه) حينما رفع

مرشحهم لانتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 2008 "جون ماكين" شعار التغيير، وما ابتعاد خطابه عن نهج الرئيس "بوش" إلا دليل واعتراف بهذا الفشل.

لقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة بسبب سياسات الرئيس "بوش" وإدارته، وهذا التراجع لا يتناسب مع حجم القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة، فالمفروض أن يكون هناك توازن بين قوة الدولة ومكانتها. ومن هنا يخلط البعض بين مكانة الدولة وقوتها، ويرون أن قوة الولايات المتحدة قد تراجعت، لكن الحقيقة هي أن قوة الولايات المتحدة لم تتراجع وإنما تراجعت مكانها، فلا زالت الولايات المتحدة تمثل القوة الأعظم في العالم. وتتمثل مؤشرات عدم تراجع هذه القوة يوم انتخاب "اوباما" بالاتي:

– ناتجها القومي الإجمالي (14) تريليون دولار ويمثل 29% من الإنتاج العالمي.

– قاعدتها الصناعية التقليدية هائلة، وأعلى مستوى من التطور في قطاع التكنولوجيا الأكثر تقدماً.

– إنتاجها من العلم والمعرفة والتكنولوجيا أكثر من باقي دول العالم مجتمعة.

– لديها أفضل منظومة للبحث العلمي وتخصص موارد كبيرة للإنفاق عليها.

– تمتلك أفضل معدل تناسبي بين السكان والمساحة الزراعية.

– تمتلك أفضل (18) جامعة في العالم من مجموع أل (20) جامعة الأفضل.

– تمتلك القوة العسكرية الأعظم والأكثر تطوراً.

وهناك دراسات تشير إلى أن التطور بكل مفاصله إذا توقف عند كل هذا وبدءاً من هذا اليوم في الولايات المتحدة، فان الدول الأخرى والمتطورة أيضا لن تستطيع اللحاق بها إلا سنة 2025. لذلك علينا أن لا نتوهم أن قوة الولايات المتحدة قد تراجعت، وإنما الذي تراجع هو مكانتها بسبب سياسات الرئيس بوش وإدارة المحافظين الجدد، وهذا التراجع في المكانة اضعف قدرتها على الردع في الأزمات الساخنة، وتمردت عليها دول كان حكامها يرتعدون منها إبان غزوها للعراق. وقد انتهت مدة حكم الرئيس بوش والمحافظون الجدد بالأزمة المالية سنة 2008 والتي انعكست تداعياتها على الأوضاع الاقتصادية في العالم، وبعد أن بدأ مدة حكمه في ولايته الأولى في الحرب على أفغانستان سنة 2001 وغزو العراق سنة 2003. وفي ظل هذا التراجع لمكانة

الولايات المتحدة، والفشل في السياستين الداخلية والخارجية، رفع المرشح الديمقراطي "اوباما" شعار التغيير في حملته للانتخابات الرئاسية، والتغيير هنا بمعنى إصلاح ما أفسدته الإدارة السابقة برئاسة "بوش"، وقد لقي هذا الشعار تجاوباً من قبل الشعب الأمريكي، إضافة إلى التأييد العالمي، وهذا ما ظهر واضحاً من التجمعات المليونية لاستقبال أوباما" في بعض مدن العالم حينما كان مرشحاً وقبل دخوله إلى البيت الأبيض.

لقد حاول "اوباما" إعادة ثقة العالم بالولايات المتحدة بعد أن ورث تركة ثقيلة من الإدارة السابقة، وبالفعل تحسنت صورة الولايات المتحدة بعد انتخاب "اوباما" رئيساً لها كونه جاء من وسط الناس وليس من القمة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى أصوله الإسلامية والإفريقية، كما أن انتخابه كان بمثابة المسمار الأخير في نعش التمييز العنصري الذي ساد قروناً في تاريخ الولايات المتحدة. وكان انتخابه أيضا رداً على سياسة الغطرسة التي انتهجها المحافظون الجدد، حيث الخداع والتضليل، والحروب التي يقتل فيها الأبرياء، والتفرد في القرار السياسي الدولي، والتجاهل والسخرية من القانون الدولي، والتلاعب بالرأي العام خدمة لمصالح فئوية ضيقة. ودشنت إدارة "اوباما" خطتها بعهد جديد من الحوار خاصة مع العالم الإسلامي وهذا ما جاء في خطاب الرئيس "اوباما" في جامعة القاهرة في بداية تدشين عهده سنة 2009 حينما تعهد كرئيس للولايات المتحدة بالتصدي للصورة النمطية السائدة عن الإسلام في بلاده، وطالب في المقابل بان يتخلى المسلمون عن الصورة السلبية في مخيلتهم عن الولايات المتحدة. كما انه لم يستخدم كلمة الإرهاب للجماعات الإسلامية لمتشددة، بل استخدم كلمة التطرف بدلاً عنها إدراكا منه للأثر السيئ الذي يتركه مصطلح "الإرهاب" لدى الكثير من العالم الإسلامي. وأبدى أوباما اهتماماً كبيراً بقضية العرب والمسلمين الأولى القضية الفلسطينية إدراكا منه لكونها جوهر الصراع بين المسلمين والغرب، فعين جورج ميتشل مبعوثاً رئاسياً إلى منطقة الشرق الأوسط للمضي قدماً في مفاوضات السلام وكسر التعنت الإسرائيلي والضغط على الحكومة الإسرائيلية لإيقاف بناء المستوطنات التي تهدد الاستمرار في مفاوضات السلام

الهادفة إلى إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وتخلى الرئيس "اوباما" عن أسلوب التهديد والوعيد لإيران بشأن ملفها النووي، وفتح معها باب الحوار والدبلوماسية بغية التوصل إلى حلول مرضية لإيران والمجتمع الدولي بشأن الملف لذلك نراه أوعز لمساعديه بالجلوس مع المفاوضين الإيرانيين والموافقة على التخصيب النسبي لليورانيوم خارج إيران على الرغم من كل المرواغات الإيرانية حسب وجهة نظره. وحاول "اوباما" تجديد الثقة بروسيا حينما بادر إلى إيقاف بناء الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك والذي ترى فيه روسيا تهديداً مباشراً لها على الرغم من ادعاء الولايات المتحدة بان هذا الدرع مخصص لإيران التي تهدد حلفاءها الأوربيين من خلال امتلاكها للصواريخ المتوسطة المدى. وهذه المبادرة بإيقاف بناء الدرع طمأنت روسيا وفتحت صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية – الروسية، وقطعت طريق العودة إلى الحرب الباردة التي سادت فترة طويلة من العلاقات بين الدولتين سواء مع روسيا اليوم أو مورثها الاتحاد السوفيتي. وكان تأكيد أوباما على ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من العراق ضمن المدة الزمنية المحددة مبعث ارتياح لدى دول المنطقة والعالم، والاهم من كل هذا هي محاولته إشراك الدول الأخرى في القرار السياسي الدولي الذي انفردت به الولايات المتحدة في عهد الرئيس "بوش" مما ولد لدى دول العالم شعورا بالمسؤولية الدولية المشتركة .

وهنا لا بد من القول إن اختلاف نهج إدارة "اوباما" عن نهج إدارة بوش لا يعني تغير ثوابت السياسة الخارجية لدى أية إدارة أمريكية، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين، والتي بقيت هي ذاتها وأهمها الهيمنة العالمية والجلوس على قمة الهرم السياسي الدولي، لكن المختلف هو وسائل الوصول إليها، فمنهم من يرى أن أنجع وسائل ذلك هو الأداة العسكرية، ويرى غيرهم أن الأداة السياسية والدبلوماسية هي الأفضل وهكذا، بمعنى دوام الثوابت واختلاف الوسائل. ولا بد أيضا من توضيح أن شعار التغيير الذي جاء به "اوباما" ليس المقصود به الثورة وانقلاب الرئيس "اوباما" كل ما قامت به الولايات المتحدة في عهد الرئيس "بوش"، كما يرى البعض، وإنما المقصود به هو الإصلاح التدريجي، وتقليل فجوة الفشل، فالثورة لا تحدث في الدول

المؤسساتية، وأن أي مشروع لأي صانع قرار أو رئيس، لاسيما في الولايات المتحدة، لا بد أن يواجه بمعوقات أو كوابح، منها الداخلي ومنها الخارجي، منها المؤسسي ومنها الشعبي والمنظماتي، ولا تستثنى سياسة الرئيس "اوباما" من ذلك حيث لها هي أيضا معوقاتها وكوابحها.

السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما

أ.م.د. مثنى علي حسين المهداوي

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

لقد تحددت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما بعاملين هما التغيير والحذر. وكان هذان العاملان موضوع ترحيب بعد سنوات من إدارة بوش الابن. فقد كانت أولى القضايا التي واجهت أوباما هي: ما الذي يمكن له أن ينجزه على صعيد السياسة الخارجية، لاسيما في سنة حكمه الأولى والتي لا يمكنه تحقيقها بعد ذلك. ولتحقيق أهداف سياسته الخارجية حاول اوباما تشكيل الفريق المعاون له في مجال السياسة الخارجية وفق معايير تسمح بتعديل السياسة الخارجية الأمريكية بدون إثارة خلافات، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي وجرى إتباع سياسة اوباما هذه في جوانب أخرى لها تأثير على السياسة الخارجية، ومثال ذلك الإبقاء على بوب غيتس كوزير للدفاع. ويمكن عموماً تصنيف مستويات التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما إلى ثلاث مستويات هي:

المستوى الأول: التغيير الظاهري

ويتعلق بالقضايا التي يختلف فيها مع الإدارة السابقة للرئيس بوش الابن كالقضية العراقية التي لم يخرج فيها في الواقع العملي عن سياسة الإدارة السابقة، إذ أن ما ينفذ من خطة للانسحاب من العراق يجري وفق الاتفاقية الأمريكية – العراقية التي عقدت في عهد الرئيس السابق بوش الابن نهاية عام 2008 وأصبحت سارية المفعول مع بداية عام 2009. ولا يختلف الأمر كثيراً فيها يخص القضية الأفغانية

التي لا تختلف سياسات اوباما بشأنها كثيراً عن سياسات إدارة الرئيس السابق بوش الابن. أما يخص عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية، فلا يتوقع أن يخرج عن الإطار المتعارف عليه للرؤساء الأمريكان وهو الانتظار حتى وقت متأخر قبل الاضطلاع بدور الوسيط النشيط.

المستوى الثاني: التغيير الاستراتيجي

ويتعلق بقضايا العلاقات الإستراتيجية مع القوى الكبرى، كروسيا والصين، وكذلك في الشأن الإيراني وخصوصا الملف النووي، إذ يود اوباما فتح الباب باتجاه عملية التعاون والحوار حتى وان كان مستشاروه غير متأكدين من نجاحها، فضلاً عن حل الكثير من المشكلات الاقتصادية لاسيما في مرحلة الانكماش والأزمة الاقتصادية الدولية.

ثالثاً : التغيير الإعلامي

ويتعلق باستغلال مستشاري اوباما لصغر سنه وكارزميته وأصوله الإفريقية والإسلامية لتعديل صورة الولايات المتحدة السيئة في الخارج، لاسيما بعد سياسات بوش الابن السابقة، وترتبط بذلك رحلات اوباما للخارج، إذ تمكنت إدارة اوباما من اتخاذ بعض الخطوات على صعيد السياسة الخارجية منها إعلان اوباما إغلاق معسكر غوانتنامو، وإلغاء أي تصريح رسمي بممارسة التعذيب وتحدث عن أهمية إبداء الاحترام عند التعامل مع العالم الإسلامي. إلا أن النخبة السياسية في الولايات المتحدة أبدت سخطها على هذه التحركات، لاسيما من جانب المحافظين، بل وأعربت عن قلقها إزاء نهج إدارة اوباما في السياسة الخارجية ومنها مواقفها فيما يخص إقامة أنظمة دفاع صاروخي في بولندا وجمهورية التشيك. إذ تبقى المصالح القومية الأمريكية والأمن القومي هي الأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، ويجب على أي رئيس أمريكي تحقيق هذه الأولوية وبكل الوسائل حتى وان لم يكن مقتنع بها مما يفسر جزء من انتقادات النخبة السياسية الأمريكية للسياسة الخارجية لاوباما الذي تخلى عن إستراتيجية الضربة الوقائية التي تبناها الرئيس السابق بوش الابن عام 2002 بعد أن طرحها جورج تنت عام 2000، وعن فكرة نشر الديمقراطية في الشرق

الأوسط. والواقع أن هذه المواقف بين التغيير والحذر تعود إلى حقيقية أن النظام السياسي في الولايات المتحدة تحكمه قوانين ولوائح ومؤسسات وجماعات مصالح وضغط ومؤسسات مجتمع مدني، ويشاركه في تنفيذ مهمته فريق عمل له مواقفه ومصالحه واعتباراته الخاصة. وعلى هذا الأساس، فان قدرة الرئيس الأمريكي على المناورة والتصرف بحرية محدودة جداً، ولكن حيوية النظام السياسي الأمريكي كانت ولا تزال تكمن في استمرارية ديناميكيته وقدرته على التغيير والقبول بالحقائق السياسية الكونية المستجدة، فلم تكن السياسة الأمريكية يوما ما جامدة بل كانت دائماً عرضة لتغييرات مستمرة، وكان الوضع المحلي والدولي يؤثر سلباً وإيجابا في صياغة سياسات الرؤساء. إن ما يميز عملية صنع القرار الأمريكي التعقيدات التي تفرض علينا أن نتعرف ليس فقط على الدور الذي تضطلع به المؤسسات الدستورية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، بل لا بد أيضا من تقدير الدور الذي تضطلع به المؤسسات الرديفة أو الضاغطة على عملية صنع القرار.